خاتمة

* يرجح أن الصورة السلبية لرجل الأعمال بدأت في الظهور منذ الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤ وتحولت من صورة ذهنية مستمدة من عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلي صورة نمطية ظهرت مع ظهور فئة طفيلية سعت إلي استغلال الأوضاع والاتجاه إلي التوكيلات التجارية والإقراض من البنوك بشكل مبالغ فيه، وهذا ما صاحبه سلوكيات استفزازية في الإسراف والحفلات التي تظهر من خلال حفلات أعياد الميلاد والزواج ،وشركات توظيف الأموال ، واللحوم الفاسدة ، وبدأت الصورة تتطور بهروب رجال الأعمال بأموال البنوك وتعثر بعضهم ودخول بعضهم السجن واختلاطهم بالسلطة، بل ودخولهم مجلس الشعب ورئاستهم للجان حيوية داخل البرلمان وخروج قوانين تخدم مصالحهم وتعطيل القوانين التي تحمي المستهلك ، في الوقت الذي تزداد فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتزداد معدلات البطالة والفقر.وبدأت الصحف تركيزاً علي التصرفات الفردية السلبية لرجال الأعمال وتعميمها في الوقت الذي تبني النظام آليات السوق الحر ودعم رجال الأعمال ، فساهمت الصورة السلبية عن النظام في مزيد من الصورة السلبية عن رجال الأعمال.

* يمتلك رجل الأعمال أدوات متعددة للتأثير علي صناعة القرار منها الاتصال الشخصي بالقيادة السياسية ، أو الدخول في الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الحاكم أو منظمات الأعمال أو الصحف ووسائل الإعلام المختلفة أو مجلسي الشعب والشورى أو اللجان المشتركة في الأجهزة التنفيذية، ويلاحظ زيادة إقبال رجال

الأعمال علي امتلاك وسائل الإعلام المختلفة خاصة الصحف ،بما يخدم مصالحهم ويدافع عنها وتكون وسيلة لإدارة الصراع إذا تعرض ملاكها لهجوم من الصحف الأخرى. وبهذه الأدوات يصبح لرجال الأعمال دور في صناعة والقرار، فإذا كان الصحافة تلعب دوراً مهماً في صناعة القرار ، فإن امتلاك رجال الأعمال للصحف ووسائل الإعلام الأخرى أو التأثير علي الصحف بحملاتهم الإعلانية،تصبح لديهم القدرة علي التأثير علي صناعة القرار. وبذلك يمكن القول إن هناك علاقة متبادلة بين الصحافة وصناعة القرار ورجال الأعمال ، الكل يؤثر في الآخر، فالصحافة تؤثر في صناعة القرار، ورجل الأعمال يتأثر بالصحافة ، ويؤثر فيها بما يمتلكه من إمكانيات مادية وإدارية.

*أصبح رجال الأعمال يملكون النفوذ والسلطة والمال وتضخمت ثرواتهم بشكل لم تعرفه مصر، وامتلكوا قدرة فائقة للتأثير علي صدور القرارات والقوانين بل وسمحت الدولة لهم بلعب دور أكبر في الاقتصاد والسياسة، وربما ظهر مفهوم رجل الأعمال في نهاية السبعينيات ، وزاد استخدامه في الصحف في التسعينيات، ولا يوجد تعريف محدد لرجل الأعمال، وقامت الدولة بدعم رجال الأعمال وتهيئة البيئة التشريعية لنموهم وزيادة ثروتهم علي حساب فئات المجتمع المختلفة ، حتى تم ضرب بعضهم خلال الفترة من (١٩٩٧ : ٢٠٠٣) عن طريق فتح ملفات التعثر وتم حبس بعضهم وهرب البعض الأخر ، في الوقت الذي حمي النظام المقربين للحكم رغم ارتفاع حجم مديونياتهم وتعثرهم ، ونتيجة للضغوط الخارجية وصورة الاقتصاد في المجتمع الدولي والضغط الداخلية خاصة من منظمات الأعمال ، قام النظام بتعديل القانون الذي حبس رجال الأعمال بحيث يسمح لهم بالتصالح في الأحكام النهائية. وتمثلت أهم المظاهر السلبية في قرب بعضهم إلي الاحتلال والاستفادة منهم، والميل إلي الأنشطة الطفيلية ، أو غير المشروعة دون النظر إلي قضايا التنمية، وتغليب مصالحهم

الشخصية علي الوطنية، والبحث عن الثراء السريع دون النظر إلي الأضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة لتصرفاتهم، ومظاهر الإسراف، والبذخ، والحفلات الصاخبة، والانحرافات الجنسية، والعنف والبلطجة واستخدام المال في تزييف الانتخابات، وهروب بعضهم بأموال البنوك، والاستيلاء علي المال العام، أو أراضي الدولة، والتضحية بأرواح المصريين في مراكب الموت.

* ظلت الحياة السياسية راكدة باستثناء السنوات الأخيرة (٢٠٠٤ :٢٠٠٦) خاصة بعد إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور للتحول من الاستفتاء علي اختيار رئيس الجمهورية إلي الانتخاب الحر المباشر، وجاء ذلك علي خلفية البيئة الدولية الجديدة التي شكلتها الولايات المتحدة، وسيطر نظام الحزب الواحد علي النظام السياسي، ورغم تأكيد الرئيس مبارك علي الديمقراطية إلا أنه لم يسمح بها، وجاء تغيير الدستور شكلياً نتيجة للضغوط الخارجية، وأفرز الواقع السياسي خللاً في العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية (البرلمان) وتمسك النظام بالآليات التي اتبعها علي مدي ثلاثة عقود في تعامله مع القوي الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، عبر محاولة احتواء هذه الضغوط من خلال تقديم تنازلات جزئية لا تؤثر علي بنيان النظام السلطوي. ووضع النظام ترسانة من القوانين التي تحمي وجوده في السلطة سواء من خلال قانون الطوارئ أو القوانين الاستثنائية، بالإضافة إلي سيطرته علي معظم النقابات المهنية والعمالية، وعلي السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، في الوقت الذي توجد حالة من الترقب والقلق فيمن يخلف الرئيس مبارك، وقضية التوريث لابنه جمال مبارك، كما توجد حالة من الاحتقان بين الأقباط والمسلمين، وتميزت التجربة الحزبية بكثرة الانشقاقات الداخلية، وظهرت في الشارع السياسي جماعات الإسلام السياسي ما بين الجماعات الإسلامية المسلحة والإخوان المسلمين والشيوعيون.

وبدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عام ١٩٩١ عندما توصلت إلي اتفاق مع صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٩١ حول برنامج الاستقرار الاقتصادي ، وبدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام ، وظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية الراهنة تتمثل في تضخم الديون، وأزمة السيولة، والتضخم،والاحتكار، وعجز الموازنة، والادخار المحلي. وأثر الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات علي الأوضاع الاجتماعية للمصريين، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وانتشر الفساد ، وتشوهت صورة رجل الأعمال مما دفع بعضهم إلي القيام بدور اجتماعي.

ونستخلص:

١ - سلبية صورة رجل الأعمال في الصحف المصرية

تفوق الملامح والسمات السلبية للصورة النمطية لرجل الأعمال علي الملامح والسمات الإيجابية، حيث وصلت تكرارات الملامح والسمات السلبية لرجال الأعمال ٢٥٦ تكراراً مقابل ٣٦ تكراراً للسمات الإيجابية أي أن كل تكرار واحد إيجابي عن رجل الأعمال يقابله تقريبا ٨ , ٩ تكرار سلبي. وذلك علي الرغم من تحسن الفرص بالنسبة لرجال الأعمال في السنوات الأخيرة ، وهو ما يشير إلي أن القائم بالاتصال مازال يسترجع من الفترات السابقة التي تزايدت فيها الصور السلبية لرجال الأعمال، حتى ولو كانت بعيدة عن الواقع وهو ما ذهب إليه ليبمان وغيره في نظرية بناء المعني.

٢- استمرارية الصورة السلبية لرجل الأعمال

تشهد الصورة السلبية نموًا بشكل ملحوظ علي الرغم من التحالف الذي تم بين بيروقراطية الدولة ورجال الأعمال و دخول رجال الأعمال إلي السلطة(حكومة نظيف) ، وقلة الحوادث المرتبطة برجال الأعمال مثل الهروب بأموال البنوك

للخارج، فقد بلغت السمات السلبية في الفترة الأولي(١٩٩١ -١٩٩٧) ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، والفترة الثانية(٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) ٨ , ٣٩٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكرارات، والأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً،وفي الوقت الذي ارتفعت فيه السمات الإيجابية خلال الفترات الزمنية، إلا أن السمة الغالبة هي السمات السلبية. وقد جاءت أهم السمات السلبية لرجال الأعمال فاسد بنسبة ٤ , ١٤٪، ويليها هارب ١٤٪ ، ومستغل ٦ , ١٣٪، وطفيلي ١٢٪ ، وجشع ٥ , ١٠٪، ومسرف ٧٪ ، وغشاش ٨ , ٥٪، ومحتكر ٩ , ٣٪، ومطارد للنساء ٣٪، بلطجي ٣ , ٢٪، وأهم السمات الايجابية ناجح بنسبة ٢٥٪، ووطني ٦ , ١٦٪ وقيادي وذكي بنسبة ٨ , ١٣٪، وفي المركز الخامس شريف وأمين ويخدم مجتمعه ٥ , ٥٪. ويلاحظ استمرار سلبية الصورة النمطية لرجل الأعمال علي الرغم من تحسن الظروف لصالح رجال الأعمال، فقد كانت تمثل في الفترة الزمنية الأولي بلغت السمات السلبية ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، وفي الفترة الثانية ٨ , ٣٩٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكرارات، والفترة الاخيرة٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً،وفي الوقت الذي ارتفعت فيه السمات الإيجابية خلال الفترات الزمنية إلا أن السمة الغالبة هي السمات السلبية.

٣- العلاقة بين رجال الأعمال والنظام السياسي منفعة متبادلة

توجد علاقة منفعة متبادلة بين رجال الأعمال والنظام السياسي، حيث يعتمد النظام السياسي علي مال رجال الأعمال في الانتخابات ، ورجال الأعمال يحتاجون إلي التسهيلات والحماية والتعرف علي صدور القوانين والقرارات قبل إقرارها، والسماح لهم بالاحتكار والسيطرة علي الأسواق، وبالتالي تتضخم ثرواتهم، وأدي هذا إلي عدم قدرة استمرار طرف بدون الآخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم، ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات وقدرة علي

تغيير القوانين، وعدم تنفيذها علي المقربين من النظام. خاصة أنه في كثير من الحالات اقترن الثراء بالفساد.

٤ - النفوذ السياسي والمال يضاعف من ارتكاب الجريمة بنسبة ٨٢٪

يضاعف قوة المال والنفوذ السياسي من ارتكاب الجريمة وأساليب الانحراف بنسبة ٨٢٪، وهو ما يعطي مؤشر خطورة علي عملية التزاوج التي تتم حالياً بين النظام السياسي ورجال الأعمال ، ويتطلب تفعيل دولة القانون، وأن يطبق علي الجميع دون استثناء بمن فيهم رئيس الجمهورية خاصة أن إقصاء رجال الأعمال عن السياسية هو ضرب من الخيال، وغير شرعي باعتبارهم فئة في المجتمع من حقهم ممارسة العمل السياسي، ولكن ليس من حق النظام حماية المقربين إليهم. وقد جاء المال الدافع الأول لانحراف رجل الأعمال وارتكابهم الجريمة بنسبة ٥٠٪، ويليه النفوذ السياسي بنسبة ٧ , ٣٠٪ ، والثراء السريع ٤ , ١٥٪ ، وأخيراً عجز القانون ٨ , ٣٪. وبالنظر إلي التحليل الزمني نجد أن النفوذ السياسي كان العامل الوحيد لأسباب انحراف رجال الأعمال في الفترة الأولي بنسبة ٩ , ١٪ في حين ظهر في مقدمة العوامل في الفترة الثانية بنسبة ٢٣٪، ويليها قوة المال بنسبة ٥ , ١١٪ ، والثراء السريع بنسبة ٦ , ٧٪ ، إلا أن قوة المال جاءت في مقدمة أسباب انحراف رجال الأعمال في الفترة الثالثة بنسبة ٤ , ٣٨٪ نتيجة لتضخم ثروات بعض رجال الأعمال، ويليها الثراء السريع ٦ , ٧٪ و٧ , ٥٪ للنفوذ السياسي و٨ , ٣٪ لعجز القانون.

وجاءت في مقدمة أساليب الانحراف الاستيلاء علي المال العام بنسبة ٨ , ٢٨٪، كنتيجة للاستيلاء علي أموال البنوك والهرب للخارج في نهاية التسعينيات، إلي جانب استغلال النفوذ ، خاصة أن الاستيلاء علي هذه الأموال وهروبهم للخارج لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة أصحاب النفوذ في النظام السياسي، ويليها استغلال النفوذ ٢٠ , ٩٪ ، والتربح ٧ , ٨٪.

٥- التطلعات السياسية من أولويات رجل الأعمال.

احتلت التطلعات السياسية المركز الأول من فئة تطلعات رجال الأعمال بنسبة ٨, ٦٠٪، وتليها التطلعات المادية بنسبة ٣, ٢٨٪، والاجتماعية ٨, ١٠٪، وتغير تطلعات رجال الأعمال: في الفترة الأولي كانت مادية فقط بنسبة٧, ٨٪ بعدد تكرارات ٤ تكرار،واستمرت خلال الفترة الثانية ، إلا أنها تغيرت وجاءت التطلعات السياسية في المركز الأولي بنسبة ٤, ٥٤٪ ويليها التطلعات الاجتماعية والمادية بنسب متساوية٩, ٨٪.

٦- رجال الأعمال ويحكمون مصر.

حدث تغير في مشاركة رجال الأعمال في صنع القرار الاقتصادي من تجاهل تام خلال الفترة الأولي إلي استماع الدولة لهم دون تنفيذ مطالبهم ، ومعاملتهم بطريقة بوليسية في الفترة الثانية ، إلي مشاركتهم في اتخاذ القرار وصناعته مثل (الكويز) ودخولهم الوزارة وحصولهم علي حقائب وزارية هي الصحة ، والنقل، والسياحة، والصناعة والتجارة الخارجية، وتزايد أعدادهم في البرلمان.

وأصبح رجال الأعمال يحكمون مصر بالفعل ، ويظهر ذلك واضحا في القرارات التي تتخذها المجموعة الاقتصادية والتي يسيطر عليها فكر رجال الأعمال وكذلك لجنة السياسيات بالحزب الوطني التي تدير السلطة في مصر الآن ومعظمها من كبار رجال الأعمال في مصر، ويسعى رجال الأعمال إلي الحصول علي جنسيات أخري، إما لتسهيل أعمالهم في هذه الدولة، أو تكون الملجأ في حالة ارتكاب مخالفات تؤدي بهم إلي السجن، وبالتالي الهروب إليها أو في حالة تضييق النظام السياسي عليهم.

كما أن رجل الأعمال يتقرب إلي صناعة القرار من خلال إعلانات التهاني والتي تجسد علاقة المصلحة بين الطرفين، وتعد لغزاً يثير كثيراً من الشكوك .